

حين يشمل "التسامح" في الإمارات كافة الأديان والملل فيما يضيق بحرية الكلمة ومعتلي الرأي



تواصل السلطات الإماراتية الترويج لصورة زائفة عن التسامح في الدولة، واستغلال الزيارة التي قام بها بابا الفاتيكان إلى الإمارات للتغطية على سجل سيء في مجال حقوق الإنسان سواء داخل الدولة عبر الاعتقالات التعسفية والمحاكمات الصورية بحق الناشطين السياسيين والحقوقيين، وممارسات التعذيب في السجون، أو خارجياً من خلال الممارسات التعسفية في اليمن من اغتيالات سياسية أو دعم المليشيات التي تمارس التل والتعذيب والاختطاف، ودعم الأنظمة القمعية في مصر وسوريا وليبيا.

ويتساءل حقوقيون إن كان مفهوم التسامح لدى الدولة يشمل مختلف الأديان والملل والاعراق فيما يضيق على أبناء الدولة من الناشطين السياسيين والحقوقيين وعائلاتهم ممن مارسهم حقهم الشرعي في التعبير عن آرائهم في السياسات الداخلية أو الخارجية للدولة، أو يضيق بكل من يعبر عن رأيه من زوار الإمارات أو المقيمين فيها، إلى الحد الذي يعتقل فيه سائح بريطاني لانه ارتدى قميص منتخب دولة قطر خلال بطولة كأس آسيا، ليحاكم بتهمة طالتعاطف مع قطر" في وقت يستقبل فيه الصهاينة في الإمارات ويحتفى بهم.

معتقلي الرأي والكلمة

يوجد في الإمارات عشرات المعتقلين السياسيين الذين تم اعتقالهم وسجنهم وتعريضهم للتعذيب بسبب ممارستهم الحق في التعبير وانتقدوا الفساد والأخطاء التي يقوم بها جهاز أمن الدولة والسلطات في الدولة، وهو حق تفرضه الديانات جميعها وتجاهل وضعهم الإنساني والحقوق من أكبر مؤسسة في الدين الثاني المنتشر في العالم بعد الإسلام يعني أن السلطات نجحت في استغلال زيارة البابا من أجل تحسين سمعتها، دون أن يقدم البابا أي انتقاد.

كما برزت مؤخراً قضية المعتقلة الإماراتية علياء عبد النور المصابة بمرض السرطان و التي تصارع الموت في سجون الإمارات نتيجة ظروف الاعتقال السيئة وحرمانها مع العلاج والأدوية المناسبة وتعرضها للتعذيب والتخويف حيث ازدادت حالة علياء عبد النور سوءاً بعد استئثار مرض السرطان في كامل جسمها حيث إنها لا تقوى على الوقوف والمشي دون مساعدة، وبعد كثرة المناشدات الدولية للإفراج عنها تكتفي السلطات بنقلها إلى مستشفى "توام" في مدينة العين دون إخطار ذويها مع رفضها للإفراج الطبي عنها لتقضي ما تبقى من حياتها مع ذويها.

وكانت عائلتها اكدت إساءة معاملة علياء والحط من كرامتها وظروف الاحتجاز السيئة بمستشفى توام. فوجدتها مقيدة إلى السرير في غرفة دون نوافذ أو تهوية تحت حراسة مشددة. وحينما توجهت العائلة لأعوان الحراسة بطلب فك القيود، جاءها الرد بأن القيود لا تفك إلا بمماتها.

ومنتصف شهر ديسمبر الماضي ناشدت المعتقلة السودانية في سجن "الوثبة" الإماراتي، "إجلال عبدالمنعم حسن"، حكومة بلادها والأمم المتحدة، ومنظمات حقوق الإنسان الدولية، التدخل والضغط على سلطات أبوظبي لوقف الانتهاكات الجسيمة التي تتعرض لها وإطلاق سراحها دون شروط.

الصحافة الغربية تكشف الجانب المظلم

ورغم السعي الإماراتي لاستغلال زيارة رأس الكنيسة الكاثوليكية من أجل تحسين صورتها أمام العالم -الغرب بشكل خاص- بكونها "تتسامح مع الأديان"، إلا أن الصحافة الغربية سلطت الضوء في تقاريرها على الجانب المظلم لواقع حقوق الإنسان في الدولة، وممارساتها في اليمنز

وتحاول البناء على هذا التسامح كوجهة دولية للاقتصاد وريادة الأعمال، واستخدامه كغطاء لممارسة الكثير من القمع؛ ف جهاز أمن الدولة لا يتسامح مع أي أفكار أخرى "اعتقادية" أو "فكرية" غير التي يقوم بنشرها وتمويلها وتحفيزها في الإمارات.

تلك التغطية الإعلامية للصحف الغربية لزيارة البابا وصلت إلى حد طالبت فيه مجلة دير شبيغل الألمانية في مقال للكاتب ديتيمير بيبر طالب فيه البابا بمجاهرة حكام الإمارات بـ "الوجه الشرير" لبلدهم.

واعتبر الصحفي الألماني أن ما وثقه تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش السنوي يظهر "الوجه الشرير" للإمارات بحسب وصفه، وأوضح أن ووتش خلصت إلى أن الحكم على الناشط الحقوقي أحمد منصور بالسجن عشر سنوات -لمجرد انتقاده لقيادة بلاده- يظهر أن الإمارات أصبحت بلاداً مخيفة وغير آمنة للصحفيين والأكاديميين والنشطاء والناقدين.

ولفت الكاتب إلى أن السلطات الإماراتية تسعى لاستغلال زيارة البابا لتطهير وترويح سمعة دولية زائفه، كما أن إطلاق وصف عام التسامح على 2019 سيكمل صورة يسعون لترويحها مع الزيارة التي بدأها اليوم البابا لأبوظبي حيث سيفتح كنيسة كاثوليكية تعتبر الأولى من نوعها التي تقام فوق أرض شبه الجزيرة العربية.

وقال إن بإمكان بابا الفاتيكان تحويل هذه الزيارة لفرصة تاريخية إن تحدث بوضوح مع شيوخ الإمارات عن "المساوئ الموجودة في بلدهم" بحسب الصحيفة.

فيما جاءت تغطية صحيفة "لوتون" السويسرية حول زيارة البابا بعنوان "الإمارات: التسامح على المقاس"، ليؤكد أن عناوين اتسامح التي طرحها الدولة هي "للإستهلاك الإعلامي وللدعاية الخارجية، وموجهة للنخب الغربية صانعة القرار. أما في الداخل، فالواقع مختلف".

على المستوى السياسي، يُعتبر قادة الإمارات ألدّ الأعداء للتعددية السياسية، ذلك أن كل معارضي النظام يقبعون في السجون والمعتقلات، سواء كانوا أعضاء في حزب الإصلاح الإسلامي أو من الليبراليين المدافعين عن نظام ملكي دستوري.

وآخر ضحية لهذه القبضة الاستبدادية الحديدية المدافعون عن حقوق الإنسان وفي مقدمتهم المواطن أحمد منصور، المدافع الشرس عن حقوق الإنسان في الإمارات، والذي حكم عليه في شهر مايو 2018 بعشر سنوات سجنًا.

وكل المحاكمات التي اتهم فيها مواطنون إماراتيون بـ "التآمر" و"التخريب"، و"تهديد الوحدة الوطنية" أو "إشاعة أخبار كاذبة" وصفتها منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتش بـ "المحاكمات الصورية التي لم تتوفر فيها أدنى ضمانات العدالة".

أما في السجون العلنية والسرية، "فالتعذيب وإساءة المعاملة مسألة شائعة على نطاق واسع"، تنقل الصحيفة عن منظمات حقوق الإنسان الدولية، التي تذكر أيضا حالات الإختفاء القسري الكثيرة المسجلة في هذا البلد الخليجي.

كما اعتبرت صحيفة "لوموندط الفرنسية أنه على الصعيد السياسي يظهر القادة الإماراتيون عدم تسامح واضح مع التعددية، حيث يقبع، مثلاً، جميع المعارضين داخل السجون، سواء كانوا إسلاميين أو ليبراليين من المطالبين بإقامة نظام ملكي دستوري. وقد تمت محاكمة معظم هؤلاء المعارضين بتهم من قبيل "التخريب و المساس بالوحدة الوطنية ونشر أخبار كاذبة"، في محاكمات وصفتها المنظمات الدولية بأنها "محاكاة زائفة للعدالة." وحثرت هذه المنظمات الدولية كذلك من مغبة تكرر التعذيب وسوء المعاملة في السجون الإماراتية، ناهيك عن وجود حالات من الاختفاء القسري داخل هذه السجون.

التسامح الزائف

فيما اعتبر الكاتب خليل العناني في مقال له بعنوان " التسامح الزائف " انه لا عيب في أن تطلق الإمارات، أو غيرها من البلدان، هذه المبادرات الجميلة، ولا ضير في أن تتباهى بأنها الدولة الخليجية الأولى التي يزورها بابا الفاتيكان. لكن أن تأتي مثل هذه المبادرات من دولة هي أبعد ما تكون عن التسامح والاعتدال فتلك هي المشكلة!

وإذا كان الشيء بالشيء يُذكر، فلم ينل القطريون نصيباً من هذا التسامح "الخادع" الذي تفيض به الإمارات على الآخرين، وذلك على مدار العام ونصف العام الماضيين منذ بدء الحصار الجائر عليهم.

وكان من جديد لدغات هذا التسامح الكاذب منع جمهور قطر من حضور بطولة آسيا، وإلقاء أفراد من الجمهور

الإماراتي أهدية وزجاجات مياه فارغة على لاعبي منتخب قطر بعد فوزهم على الفريق الإماراتي.

في حين حوّلت الإمارات بطولة آسيا من مجرد تنافس رياضي إلى معركة سياسية، وشحنت وسائل إعلامها الجمهور ضد أشقائهم القطريين بشكل غير مسبوق في البطولات الرياضية. في حين غاب "راعي" التسامح، محمد بن زايد، ولي عهد إمارة أبو ظبي، أو أي من إخوته، عن منصة التتويج في البطولة، بسبب وصول منتخب قطر للنهائي!!

أيضا، لم نسمع أو نشاهد التسامح الإماراتي مع أطفال اليمن وشيوخه ونسائه الذين يتضورون جوعاً بسبب الحرب التي تشنها الإمارات بالتحالف مع السعودية هناك، تحت غطاء ما يسمّى التحالف العربي، وقد دفع آلاف الأطفال حياتهم ثمناً لهذه الحرب.

وهو ما ذكرهم به بابا الفاتيكان، في تصريحاته وهو في الطريق إلى أبو ظبي لحضور المؤتمر، وناشدهم وقف الحرب على اليمن. كذلك لم نسمع عن هذا التسامح، عندما تم اعتقال طالب الدكتوراه البريطاني، ماثيو هيدجز، وتعذيبه، أكثر من ستة أشهر في أبو ظبي، وتوجيه تهمة التخابر إليه، والحكم عليه بالسجن المؤبد قبل أن يتم العفو عنه بعد ضغوط بريطانية قوية.

ولم يجر شيء من التسامح مع الصحافي الأردني، تيسير النجار، والذي عوقب بالحبس ثلاث سنوات، بسبب "بوست" كتبه في "فيسبوك"، وانتهت "محكوميته" في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، ولم يُفرج عنه، بذريعة عدم دفعه الغرامة المستحقة عليه (500 ألف درهم إماراتي).

لذا تسقط أقنعة هذا التسامح الزائف يومياً مع كل خبر نسمعه أو نقرأه عن الجرائم والانتهاكات الإماراتية المروعة لحقوق الإنسان، والتي كان جديدها استئجار مرتزقة في مجال الأمن المعلوماتي من أجل التجسس على النشطاء السياسيين المعارضين، ليس فقط داخل الإمارات، وإنما أيضا خارجها.

وذلك على نحو ما وثقته وكالة رويترز للأنباء قبل أسبوع في تقرير لها حول البرامج الاستخباراتية التي تديرها وتشرف عليها الإمارات، وتستخدمها ضد خصومها المحليين والإقليميين.

تحول التسامح، إذًا، على أيدي الإمارات من قيمة وغاية إنسانية عليا، إلى مجرد لعبة سياسية يتم استخدامها جزءاً من

حملة علاقات عامة، هدفها تبييض وجه سياساتها القبيحة، وتحسين صورتها أمام الغرب الذي تسعى إلى إرضائه
بشتى الطرق من أجل ضمان دعمه وتأييده في تحقيق مشروعها الإقليمي الساعي إلى النفوذ والهيمنة.